الفصل الثانى

النقد

نقائص المقايضة السلعية — النقد ، ووظيفتاه الرئيستان — الشرائط
الأساسية لسلامة النقد — فى أن كل معدن مسكوك تابع لحالة
خاصة من حالات المدنية — الأمثلة المختلفة من
النقود — الخالص ، المزيج ، الستوق — نظام
وحدة النقد ونظام النقدين — اختلاف
القيمة فى المعادن الثمينة والنقود

نقائص المقايضةِ السّلعيَّةِ (١)

المقايضةُ السّلعيَّةُ أو مُقايَضةُ الإنسان بضاعةً زائدةً عن حاجتِهِ ببضاعةٍ هو فى حاجةٍ اليها ، يَعتَورها من المَصاعِبِ الفعليَّةِ الكثيرةِ ما يُضَيِّقُ نِطاقَها تَضْييقاً : إذ ينبغى البحثُ عن مَظِنَّةِ البضاعةِ المطلوبةِ عند رَجُلٍ راغبٍ

---

(١) السلعية نسبة الى السلعة أى البضاعة والمراد بها هنا المقايضة التى لا تدخل فيها النقود

فى الخروجِ عنها وَرَاغبٍ فى قَبولِ ما يُعْرَضُ عليهِ بَدَلاً منهـا ، ثمَّ ينبغى أن تتوافرَ من البضاعتَيْنِ المقاديرُ التى تتعادَلُ قيمتُها . وكلُّ هذا فى الغالبِ لا يَتَسَنَّى

مِثالُ ذلك رَجُلٌ يُعْوِزُهُ المِلْحُ ولكنَّهُ لا يَملِكُ من العِوَضِ إلاَّ حُمْلاناً أو أَبْقَاراً ؛ فإذا اتَّفَقَ لهُ أن يَجِدَ مَنْ عِنْدَهُ المِلْحُ ، فَرُبمـا لم يَجِدْهُ فى حاجةٍ إلى الحُمْلانِ ولا إلى الأَبقارِ . وَرُبما عَرَضَ لهُ أن يَجِدَ رَجُلاً يَرْضَى أن يُقَايِضَ المِلْحَ باللَّحْمِ ؛ سِوَى أنَّ ما لَدَيهِ من المِلْحِ لا يُعادِلُ خَروفاً كاملاً ؛ وربما حَدَثَ أنَّ المبادِلَ إذا أُعطِيَ رُبعاً من الخروفِ — فى مثلِ ما كان عليهِ المجتمع الأَوَّلُ أيَّامَ كانت المبادلاتُ نادرةً — لم يجد نفاقاً للثلاثةِ الأَرباعِ الباقيةِ فى مقابلةِ أشياءَ هو محتاجٌ اليها

ومن آفاتِ المبادلةِ السِّلعيَّةِ أنهُ يتعذَّرُ تحقيقُ قيمة كل شىءٍ من الأشياءِ المقايَضِ بهـا ؛ وعلى هذا تكونُ السِّلَعُ من مِلْحٍ وقَمحٍ ونسيجٍ وجلودٍ وملابسَ وخرفانٍ وخِدَمٍ ذاتيَّةٍ الخ ، مما يُعْطَى بَعْضُهُ ببعضٍ من غيرِ رجوعٍ

إلى مرجعٍ معيَّنٍ ثابتٍ ، تتوافر معهُ وسائلُ تحقيق القيمةِ التى تليق لكلِّ شيءٍ من تلك الأشياء ، وذرائعُ إثباتها فى الذِّهنِ ، بحيث لا يختبلُ العقلُ بين تلك الصِّلات المُتشعِّبةِ التى لا ترتبطُ بمركزٍ معلومٍ للمقابلةِ والمشابهةِ

النَّقدُ — وظيفتاهُ الرئيستان

تلك النقائصُ هى التى ساقت الانسانَ بمعونةِ غريزتهِ إلى استعاضةِ المقايضةِ السلعيَّةِ بعملٍ آخر كثيرِ الاشتباك فى ظاهرهِ ولكنهُ مُسهِّلٌ للمعاملاتِ ومُهيِّئٌ لها أساساً عقلياً متيناً

من هنا جاءَ انقسامُ المقايضةِ السِّلعيَّةِ إلى عنصرين : البيعِ والشراء ، وذلك بفضل بضاعةٍ وسيطةٍ جعلها توافقُ النَّاسِ عليها وسيلةً للمقارنةِ بين القيمِ وذريعةً للمكافأةِ[1]

تلك البضاعةُ هى ما يدعونهُ بالنَّقْدِ ، والنقدُ هذا ذو خُلَّتين نافعتين للناس ، مُساعِدتين على تأمينِ المقايضةِ

(١) المكافأة مقابلة الشيء بمثله ومعادلتهُ بهِ

وتوسيعِ نِطاقِها : الأولى هى أنّ النقدَ أداةُ مُقارَنةٍ وتَمْكينٍ وإحصاءٍ ، فَيَصِحُّ أن يُوصَفَ بالعَدَّادِ العامّ ، وقد سَمَّاهُ بعضُهم بِمِقْياس القيمةِ

فبعدَ أن كان يُقالُ : الخروفُ يُعادل مئة كيلوغرامٍ من المِلْحِ أو عِشرين كيلوغراماً من السكّرِ أو مِتْرَيْنِ من النَّسيجِ أو عُشْرَ ثَوْرٍ أو ثُمْنَ بَقَرَةٍ أو ثمانين كيلوغراماً من الحديدِ أو خمسةَ أيّامٍ ونِصفَ يومٍ من الخدمةِ الخ — وهو الأمرُ الذى كان يُوجِبُ معرفةَ قيمةِ كلٍّ من تلك البضائعِ ، ولا يَتْرُكُ فى الذّهنِ إلاّ صُوَراً مُختلِطةً — أصبحَ يُقالُ : الخروفُ يُعادل كذا من النقدِ ؛ فإذا جرى الكلامُ على الحديدِ قيلَ إنّ مئة كيلوغرامٍ منهُ تُعادلُ كذا من النقدِ ؛ بحيث أنّ فائدةَ النقدِ من جهةِ جلاءِ التَّصوُّرِ ، لا تُعادِلها فائدةٌ ، إذ بها تُماثَلُ البضائع بِوَاحدةٍ منها ، عِوَضاً عن أن تُماثَلَ بكلّ البضائعِ فيكون ذلك من التَّعْقيدِ الذى لا يُحَلُّ

كان من أَظْهَرِ آياتِ النَّجاحِ العقليّ ، استعمالُ النقودِ

بادئَ بَدْءٍ فى زِنَةِ[1] القِيَم ، كما استُعْمِلَ المترُ فى قِياسِ الطُّولِ ، والكيلوغرامُ فى مُعَايَرَةِ الأَثقالِ

ولولا المترُ والكيلوغرام لما كانت المقابلةُ بين الأشياء إلاَّ مقابلةً نائيةً عن الصَّوابِ ، لِعَدَمِ وُجودِ الميزان والمِقياس العامَّيْن اللَّذَين تُعلمُ بهما أثقالُ الأجسامِ وأَبعادُها ، ولكان الناسُ فى مثلِ التَّهْويشِ والاضطرابِ اللذين كانوا فيهما أيَّامَ لم تُخلَق النُّقودُ ، ونَعني بها أَدَاةَ المُقارَنةِ بين القِيَم

تلك أُولى مَنافعِ النقدِ ، ومِنَ الباحِثين مَنْ استَدَلَّ على أنَّ بعضَ القبائلِ المتقدِّمةِ تعامَلَتْ بهِ ، على أنَّ مَسكوكاتِهم لم تكن إلاَّ أَدَواتٍ تَعدادِيَّةً على نحوِ ما تجرى عليهِ طَوائفُ من سكانِ أَوْسَاطِ أفريقية ، فقد أخبرَ بعضُ السَّيَّاح أنَّ أولئك الأَقوامَ متَّخِذُون من الصَّدَفِ نقوداً ؛ وبَديهيٌّ أنَّ أمثالَ هذه النقود ليسَ لها دَخْلٌ حقيقيٌّ فى المعاملةِ ، وإن هى إلاَّ وَسائلُ تَعدادٍ وقياسٍ للقيمةِ

---

(١) زنة ، مصدر وَزَنَ ، كَعِدَة مصدر وَعَدَ

ومن هذا القبيلِ أيضاً ، أنَّ بَنْكَ هَمْبُرْج[1] أحدثَ منذ بضْعةِ قرون نقداً تَعداديًّا باسم مَرْك بَنكو[2] شاعَ تَداوُلهُ فى شمالى أُوربا ، ولم يكن من المسكوكاتِ المضروبةِ حقيقةً ، بل كان وَزناً تقديريًّا من الفِضَّةِ الخالِصةِ

وَمهما يكن من الأمرِ فإنَّ النقدَ التعداديَّ نقدٌ غيرُ تامٍّ . أمَّا النقد الصَّحيحُ وَالتَّامُّ فلا يُستغْنَى فيهِ عن عُنْصُرٍ آخَرَ : ذَلك العنصر هو أن تكون للمسكوكاتِ — التى هى وَسائِطُ المبادلةِ — قيمةٌ بذَاتها تعادل البضاعةَ التى تقايض مُعادَلَةً حقيقيَّة ، وَلهذا صَدَقَ مَنْ قالَ : إنَّ النقد مِعْيارٌ وَبدلٌ فى آنٍ

لا جَرَمَ أنَّ أصلح النقدِ ما توافرت فيهِ القيمةُ الذاتيَّةُ — بمعنى أن يكون شيئاً وَافياً بحاجةٍ من حاجات الإنسانِ — وأن يكون سهلَ المتناوَل صعبَ الإيجاد

ومن هنا جاءت تسميتهم النقدَ بالبضاعة ، إذ لو لم يكن لهُ قيمة ذَاتيَّةٌ ، ولو لم يكن صعبَ الإنتاجِ غالِيَ النفقةِ

---

(١) Hambourg (٢) Mark banco

فى الاستخراجِ لكان فى مَقدرةِ أُولى السلطانِ أن يستكثروا من مقاديرهِ ما شاءوا ، ولأَصبحت المعاملات بذلك قائمةً على أساسٍ غير متينٍ

الشرائطُ الأساسيَّةُ لِجودَةِ النقدِ

كان النقدُ ، فى المدنيَّاتِ الأُولى ، شيئًا نافعًا عميمَ التداوُل : وكانَ عبارةً عن أبقارٍ وأغنامٍ سُمِّيَتْ فى اللاتينيَّةِ باسم (پيكونيا)[1] وهو اسمٌ فى تلك اللغةِ مُشتَرَكٌ للماشية والنقد

قال بعض الشارحين إنهُ إذَا كان الأَقوامُ فى أَوائلِ أيامِ إغريقيا وروما قد استعملوا الأبقارَ والأَغنامَ استعمالَ النقدِ ، فذلك لأَنَّ المَراعيَ الشائعةَ كانت كثيرةً فى تلك الأَزمنةِ : على مثالِ المراعى الشائعةِ التى توجَدُ إلى اليومِ فى بعضِ البلدانِ ولا سيَّما فى جهاتِ جبالِ الأَلبِ السِّويسريَّةِ ؛ وكان كلُّ رجُلٍ يُقايِضُ بإحدى السِّلَعِ من خروفٍ أَو

---

(١) Pecunia

بقرةٍ ، يُرْسِلُ ذلك الخروف أو تلك البقرة إلى المرعى الشائع تحت سيطرة الرّاعى العامّ

فلئن صحّ هذا التأويلُ ، فلقد كان ذلك النقد خلواً من إحدى الصفاتِ الأساسيةِ لصحتِهِ : وهى قابليتُهُ للتقسيم . على أنّ من الجالياتِ الأولى التى استوطنت أوربا الحديثة ، مَن استعملَ التبغ نقداً ، لما كان للتبغ عندهم من غالي القيمةِ ولسهولةِ تقسيمِهِ وحفظِهِ ؛ ومن الشعوبِ الاخرَ ، فى أفريقية ، مَن اتخذ قطعاً متماثلةَ الحجمِ والرّسمِ من الكتّانِ [1] الملوّن عُرِفت باسم الجنيهاتِ

ثمّ تكفّلَ الاختبارُ ، بمعاونة الغريزة والرّويّة الصحيحة ، باستمالةِ الأممِ التى نمتْ بينها المقايضاتُ وتعدّدت ، إلى استخدامِ المعادنِ نقوداً ؛ فسكّوا الحديدَ ، ثمّ النّحاسَ ، ثمّ الفضة ، ثمّ الذّهب

أمّا الشرائطُ التى تجعلُ المعادِنَ خيرَ ما يُستخدَمُ للسكّةِ فهى التالية :

---

(١) Toile

١ً — أنَّ المعادنَ ذاتُ فائدةٍ بذاتها ؛ لأنَّ منها ما يفى بحاجاتِ الانسانِ ، كالحديد والنُّحاس ، وهما يُستَخدَمانِ فى الصناعةِ على صُوَرٍ لا تُحصى ؛ ومنها ما يُلائِم ذَوْقَ الإنسانِ ، كالذهب والفضة ، وهما — عدا انتفاع الصناعةِ بهما — يُوافِقانِ مَيْلاً من أشدِّ المُيولِ وأعمِّها فى النَّوعِ البشريِّ : هو الكلَفُ بالزِّينةِ والتَّحلِيةِ

٢ً — التَّشابُهُ والتَّجانُسُ بين القِطَعِ المسكوكةِ من معدنٍ واحدٍ ؛ إذ يَغْلِبُ أن يَختلِفَ كلُّ رأسٍ من الضأنِ عن غيرِهِ ، وكلُّ قِطعةٍ من الكتَّانِ عن أُختِها ، لكنَّ الفرقَ لا يكادُ يذكرُ بين قَضيبَينِ من الحديدِ خارجينِ من مَنجَمَينِ مُختَلِفَين ؛ ويَقِلُّ ذلك الفرقُ بين القضيبين من النُّحاسِ ؛ ويَمَّحى بين السَّبيكتَينِ من الفضةِ

أمَّا الذهبُ فعلى كَوْن بعضِهِ أحمرَ اللونِ ، وبعضِهِ أصفرَ اللونِ ، لا تَفتأُ قيمتُهُ واحدة ؛ والمشابهةُ والمجانَسةُ بين جميعِ القِطعِ المسكوكةِ لابُدَّ منهما ، لِتَدُورَ المعاملاتُ فى كلِّ مكانٍ على مِحْوَرِ الأمنِ وتَتَّسِقَ اتِّساقاً مُتَماثِلاً

٣ً — سَلامَةُ المعادنِ — ولا سيَّما المعادنُ الكريمةُ كالذهب والفضة — من الأَعراضِ المتْلِفةِ : بحيثُ لا يُصيبُها ما كان يُصيبُ الحديدَ من الصَّدَإِ أيَّامَ كان الحديدُ السِكَّةَ المتداوَلةَ فى المدنيَّاتِ الأُولى. ومِمَّا يُكتَرَثُ لهُ أن يكونَ النقدُ مِمَّا لا تُضِرُّ بهِ الآفاتُ فيتسنَّى للنَّاس حِفظُهُ من غيرِ خَشْيَةٍ عليهِ أن يَنقُصَ أو يَتلَفَ فيخسروا شيئاً بإبقائهِ لَدَيهم

٤ً — غَلاءُ قيمتها مع قِلَّةِ زِنَتِها وسُهولةِ حَمْلِها . هذه المزايا غيرُ مُتوافِرَةٍ فى الحديدِ ولا فى النُّحاس، لهذا أُهمِلَ أو رُدَّ استعمالُهُما فى المسكوكاتِ إلى أَدنى الشأنِ فى المجتَمعات المُوسِرَةِ . أمَّا الفضةُ، وعلى الخصوصِ الذهبُ، فتلك المزايا مُحقَّقةٌ فيهما لجمعِهما بين كِبرِ القيمةِ وصِغَرِ الحجمِ وقِلَّةِ الثِّقَلِ؛ وبعبارةٍ أوضَح، لأَنَّ إنتاجَهُما يَتطلَّبُ نفقاتٍ طائِلَةً تَجعَلُ لكلِّ جرامٍ من الفضةِ ولكلِّ جرامٍ من الذهبِ، من مِقدار العملِ، ما يربو كثيراً على ما تقتضيهِ منهُ البضائعُ المُشاكِلَةُ لهما بالوَزنِ . وجديرٌ

بالذكرِ أنَّ مما يُتَمِّمُ فائدةَ النقودِ ، سُهولةَ نقلِ المقادير الغزيرةِ منها بلا كبيرِ عَناءٍ

٥ً — التَّساوى النِّسْبِيُّ فى القيمةِ أى فى نفقاتِ الإنتاجِ . الفضةُ والذهبُ يُستَخرَجانِ من مَناجِمَ بعضها يَحتوى على الكثيرِ من مادَّتهما ، وبعضُها يحتوى على القليلِ منها . وربما اتَّفقَ ان كُشِفَت مناجمُ لهذَين المعدِنين فيها ثراءٌ طائل : كما حدث فى (المكسيك) أو فى (البيرو) عندما دخلها الاسبانيول فى القرنِ السَّادسَ عشرَ فوَجَدُوا فيها من الفضةِ ما وَجدوا ؛ وكما حدث فى هذا الزَّمَن ، نحو سنة ١٨٥١ ، إذ وُفِّقَ الباحِثون إلى أمكنةٍ غاصَّةٍ بالتِّبْرِ فى (كليفرنيا)[1] (وأُستراليا)

فنَجمَ من هذا أنَّ قيمة الفضة والذهب لا تكون على الدَّوامِ واحدةً ؛ إلاَّ أنها على كلِّ حالٍ ، أقلُّ تغيُّراً من قيمةِ أكثرِ السِّلَعِ : فهى ليست عُرضةً للتقلُّبات الفُجائيَّة السريعة التى تَطرأُ فى بِضعةِ أَسابيعَ أو بِضعةِ أَشهرٍ ، كما

(١) بامريكا الشمالية

يُصيبُ ذلك الغِلالَ التى تُخزَنُ وتُستَهلَكُ سنةً بعد سنة فَيُؤَثِّرُ فيها المحصولُ الأَخير تأثيراً شديداً، على حَدِّ ما يُشاهَدُ فى أثمانِ القمحِ والصُّوفِ والنَّبيذ والقطنِ والبُنّ

ولمَّا كان ما يُستَخرَج من الذهبِ والفضةِ فى كلِّ حَوْلٍ شيئاً يسيراً فى مقابلةِ المقاديرِ الجسيمةِ المدَّخرةِ منهما والتى لا يلحقُ بها من خَسارةِ الحَتِّ[1] ونحوه إلاَّ ما هو دون الطَّفيف، نشأَ عن ذلك أنَّ الإنتاجَ السَّنَوِيَّ يفعل فى قيمةِ الذهبِ والفضةِ أقلَّ من فعلهِ فى سائرِ البضائعِ بأنواعِها[2]

---

(١) الحتّ هو الحكّ بآلة أو غيرها

(٢) منذ كُشِفت أمريكا (١٤٩٢) الى نهاية سنة ١٩٠٨، بلغ المستخرَجُ من الذهبِ نحواً من سبعةٍ وستين مليارَ فرنكٍ، والمستخرَجُ من الفضةِ نحو سبعينَ مِلياراً بحسب تعريفة الاتحاد اللاتينيّ، فكانت الجملةُ مائة وسبعة وثلاثين ملياراً. بعضُ هذه الأموال استخدِمَ فى الصناعاتِ، وبعضُها الآخرُ فُقِدَ، بحيث أنما يُقَدَّرُ وجودُهُ الآن من الذهب – سبائكَ أو مسكوكاتٍ — لا يُنيفُ على ثلاثةٍ وأربعين أو أربعةٍ وأربعين ملياراً، ومن

فالمعادنُ الكريمةُ ثابتةُ القيمة ثباتاً نِسْبياً لا مُطلقاً : لكنَّ قيمتَها لا تتغيَّرُ إلاَّ تغيُّراً بَطيئاً تابعاً للتَّضَرُّب الضَّعيف الذى يَحدُثُ فيها بين عَقْدٍ وعَقْدٍ من السِّنين ؛ وهذهِ مَزيَّة جديدة للبضاعة التى خُلقت لتكونَ مِقياساً لقيمة سائرِ البضائع ، وأساساً فى العُقودِ التى لا يُخشى من استمرارِ تأثيرها عَشَراتٍ من الأعوام

٦ً — للمعادنِ الكريمةِ ميزةٌ أُخرى ، وهى قابليَّتها

الفضةِ المضروبةِ نقداً ، ما يُنيفُ على عشرين ملياراً . وقد ازداد إنتاجُ المناجم ازدياداً عظيماً منذ سنة ١٨٩٠ ولا سيَّما من مناجمِ التبر فى الترنسفال ؛ فقُدِّرَ المستخرَجُ من الذهب فى سنة ١٩٠٧ بنحو ألفين وثمانيةٍ وتسعين مليون فرنك ، وفى سنة ١٩٠٨ بنحو ألفين ومائتى مليون ؛ وقُدِّرَ المستخرَج من الفضةِ ، فى سنة ١٩٠٨ ، بألفٍ ومئتى مليون — بحسب التعريفة القديمة للاتحاد اللاتينيّ — الاَّ أن قيمتها الحالية لا تربو على خمسمائة وخمسين مليوناً . ولا يزالُ إنتاجُ الذهب فى نموٍّ ، غيرَ أنَّ المقادير التى تستخرَجُ منهُ كلَّ عامٍ لا تزالُ أيضاً — بالنسبة الى سائرِ البضائع — أدنى حصَّةٍ تنضافُ الى المدَّخر المخزونِ منهُ

للتقسيم بحيثُ لا ينقُصُ ثمنُ المجموعِ من أجزائها — وهى مُنفصلة — عن ثمنهِ — وهي مُتَّصلة — فلو قَسَّمْتَ كيلوغراماً من الذهبِ أو من الفضةِ إلى ما شِئْتَ من القِطَعِ المتعادِلةِ وَزْناً، ثمَّ جَمَعْتَ كلَّ تلك القِطَعِ، لكان لها من القيمةِ ما يُعادلُ قيمتها وهى جِرمٌ واحدٌ. بخلاف كثير من الأشياءِ الأُخَرِ التى تنقُصُ قيمة الجِرمِ منها — متَجَزِّئاً — عن قيمتهِ — متماسكاً —

مِثال ذلك، قطعة من الماسِ زِنَتُها عشرة سنتغرامات، فهى تَسْوَى من الثمنِ ما لا تَسْوَاهُ عشرةُ أجزاءٍ منها، كلُّ جُزءٍ زِنَتُهُ سنتغرام؛ وهذا الحكم يتمشَّى على سائرِ الحجارةِ الكريمةِ، وعلى البلَّوْرِ الصَّفَوِيِّ[1]، ونحوه

٧ — صُعوبةُ التَّزييف. وفى هذا البابِ يَسْهُلُ على الإنسانِ أن يَتَّقِيَ غِشَّ المعادنِ الكريمةِ بالنَّظَرِ، والسَّمْعِ، واللَّمْسِ؛ ويعرفَ حقيقتها من اللونِ، والرَّنَّةِ، والصَّلابةِ،

---

(١) الصفويّ أى الصخريّ، نسبة الى الصَّفاةِ وهي الصخرة Cristal de roche

والثِّقَلِ ؛ ولا يَسْهُلُ عليهِ ذلك لاتِّقَاءِ غِشِّ الماسِ واللآلئ

فى أنَّ كلَّ معدنٍ ، خصيصٌ بحالةٍ من حالاتِ المدنيَّـةِ

تلك هى الأسبابُ التى دعت الشعوبَ على اختلافِ مَناشئهم إلى الاصطلاحِ على سَكِّ المعادنِ الكريمةِ . على أنَّ كلاًّ من تلك المعادن مُختَصٌّ بإحدى حالات المدنيَّةِ . أمَّا الشعوبُ غيرُ المتحضِّرة وغيرُ الموسرة فقد قَصَرُوا السكَّةَ المتداوَلة بينهم على الحديدِ والنُّحاسِ . وأمَّا الشعوبُ الذين أَثْرَوْا ، فقد آثَروا الفضةَ ؛ لأنَّ القيمة التى وجَدُوها فى الحديدِ والنُّحاسِ بذاتهما كانت دون الكفاية . وأمَّا الشعوبُ الذين أَخذوا من بَسْطَةِ العَيْشِ وسَعَةِ الجـاهِ بأوفر حَظٍّ كالانكليز ، والأمريكيين الشماليّين ، والفرنسيين ، فقد فَضَّلوا الذهب على سواهُ ؛ لأنهُ نادرٌ غالى القيمة ، مع قِلَّةِ وَزْنهِ ، بسبب ما يَحولُ دون الحصول عليهِ من المصاعِبِ

النقدُ المضروبُ

كانت المعادنُ الكريمة فى مَبادىءِ تداوُلها تُستَعْمَلُ أحياناً فى المقايَضاتِ بشكلِ سَبائِكَ ؛ وكان الناسُ فى كلِّ مقايضةٍ يَزِنون السَّبيكةَ ويَختبرُونها ، فيتحمَّلون كُلفةً ويضطرُّون لاقتناءِ مَوازِنَ وَمَحَكَّاتٍ على نحوِ ما هو مُشاهَدٌ فى الصِّينِ إلى الآن . فكانت هذهِ الطَّريقةُ بما فيها من البُطْءِ حائِلَةً دون إتمام كثيرٍ من المعاملاتِ : إذ لو استمرَّ الأخذُ والعَطاءُ بالسَّبائك لما تَسنَّى، على أبوابِ الملاعِبِ التمثيليَّةِ ، ولا عند نوافِذِ المحطَّاتِ ، أن تُباعَ المئاتُ بل الأُلوفُ من الإجازاتِ[1] ، لِطلاَّب الدخول أو السَّفَرِ ، فى دقائِقَ معدوداتٍ . ولهذا استُعيضَ فى مناجمِ « كليفُرنيا » و « أُستراليا » بالتِّبرِ[2] عن السَّبائِكِ فى التداوُلِ والمعاملةِ

فلمَّا ضُرِبت السكَّةُ تَمَّتْ آيةُ النُّجح؛ إذ أصبح وَزْنُ

---

(١) الاجازات التذاكر (٢) تراب الذهب

النقدِ وطبيعتهُ — أى مُحتواهُ من المعدنِ الخالصِ — مُعيَّنَيْنِ تعييناً سابقاً ، وموَسُومين بسِمةِ الحكومة . عندئذٍ كملَت السكَّة حِساً ومعنًى : بأن ضُرِبت منها ، على أمثلةٍ مختلفةٍ ، قِطَعٌ مُتشابهةٌ شكلاً مُتعادلةٌ وَزْناً ؛ على وَجهِها ، وعلى قفاها ، وعلى مَدارِها علائمُ خاصةٌ ؛ ولها اسمٌ يعرفها بهِ الجمهورُ وتعرفها بهِ الحكومةُ . وقد جُعِلَت السكَّةُ فى كلِّ بلدٍ على أمثلةٍ مُتعَدِّدةٍ ، أربعةٍ أو خمسةٍ أو ثمانيةٍ ، وفى المُعْظَمِ عشرةٍ ؛ وجُعِلَ لكلِّ مثالٍ رسمٌ يُوافق حاجاتِ المبادلات فى المعاملاتِ الكبرَى والوُسطى والصُغرى

على هـذا الترتيب حدثت النقودُ التى تُسَمَّى تبَعاً لِمَواطنها بالجنيهِ الاسترلينيّ [١] ، والفيورينيّ [٢] ، والتَّاج [٣] والجنيه التُّورِيّ [٤] ، والبَستول [٥] ، والرّيال ، والفرنك ، إلى كثيرٍ ، غيرِ هذه ، من القِطَعِ التى فوقها أو دونها

---

(١) الانكليزى (٢ و ٣) قطعتان من الذهب والفضة متداولتان فى عدة بلدان أوربية (٤) نسبة الى مدينة (تُور) بفرنسا (٥) دينار فرنسى قديم

نَجَمَتْ من استصناعِ هذهِ القطعِ المشروعةِ — المختلفةِ الأمثلةِ المُثْبَتِ وَزْنُها ومُحتواها بسِمةٍ من الحكومةِ — سُرعةٌ فى المعاملاتِ ومَتَانةٌ فى المِحْوَرِ الذى تدورُ عليهِ

أَيَّةً كانت الأسماءُ التى أَطلقها الجمهورُ أو أَولياءُ الحكمِ على هذه القطعِ النَّقْدِيَّةِ ، فإنَّ قيمتها الحقيقيَّةَ لا تخرُجُ عمَّا تتضمَّنُهُ تلك القطعُ من المعدنِ

حاوَلَ بعضُ الملوكِ الجَهَلَةِ أو المُتَجاهلين ، فى القرونِ الوسطى ، أن يَنْتقِصُوا وَزْنَ الذهبِ أو الفضةِ من القطعِ المضروبةِ مع إبقاءِ أسمائِها كما كانت ، فسَكُّوا قِطَعًا جديدةً باسمِ الليرةِ أو الرِّيَالِ ، لم يكن فيها إلاَّ النِّصفُ أو ثلاثةُ الأرباعِ من المِقدارِ الأصليِّ فضةً أو ذهبًا — وهذهِ طريقةٌ غيرُ مشروعةٍ تُدْعى بالتزييف — غيرَ أنَّ الجمهورَ لمَّا شعَرَ بما قَلَّ من محتوَى تلك القطعِ ، أسقَطَ قيمتها ، برُغمِ المَراسيمِ [1] والأوامرِ الملكيَّةِ ، إلى ما يُعادلُ مِقدارَ ما فيها من الذهبِ والفضةِ

---

(١) المراسيم أى الدكريتات

ثمَّ أثبتَ الاختبارُ المتتابعُ جيلاً بعد جيل ، كما أثبتَ العقلُ والرَّوِيَّةُ ، أنَّ النقدَ بضاعةٌ لا تُقَوَّمُ إلاَّ بقيمة ما تحتويهِ من المعدنِ الكريم ، وأنَّ السِّمَةَ التى عليهِ ليست إلاَّ شهادةً بالقدر الذى تَشتَمِل عليهِ من ذلك المعدنِ ، وأنَّ تلك الشَّهادة إذا زُوِّرَت ، ضَعُفَتْ ثِقَةُ الشعبِ بالنقدِ أو زالت

على أنَّ الحكومات قد اختُصَّتْ بحَقِّ ضَرْب النقود فى أماكِنَ تُدعى بِدُورِ السكةِ ، تَستَغِلُّها تلك الحكومات مباشرةً ، أو تَعهَدُ بادارتها الى الملتزمين على شرائطَ معلومةٍ

الخالصُ ، المزيجُ ، السُّتُّوق (١)

رأى أهلُ الذكر لِصيانة الذهب والفضة من التَّحاتِّ (٢) بالملامسةِ والمداوَلةِ ، أن يُدْخِلُوا عليهما شيئاً من معدنٍ آخر ، هو فى العادَةِ النُّحاسُ ؛ فكان القدر الذى خَلَطُوهُ

---

(١) هى النقود التى ليست من فضة ولا ذهب

(٢) التناقص بالاحتكاك

بهما من هذا المعدنِ الدنيءِ هو ما سُمِّيَ بالمَزيج ؛ وكان القدرُ المستَعْمَلُ من الذهبِ والفضةِ فى النقودِ هو ما سُمِّيَ بالخالص ؛ أمَّا السُّتُوق فسنبحث فيهِ عمَّا قليل

إذا قصرنا الكلام على السكَّةِ فى فرنسا فالقدرُ الذى تتركَّبُ منهُ — ذهباً وفضةً — هو تِسعمائة جزءٍ من ألفٍ : أى أنَّ فى كلِّ قطعةٍ من الفضةِ والذهب تِسعمائة جزءٍ من الألفِ بالنِّسبةِ إلى وَزْنِها ، أو تسعةَ أعشارِ ذلك الوزنِ معدناً خالصاً ، ومئةَ جزءٍ من ألفٍ فقط أو عُشْراً من الألفِ ، معدناً مَزيجاً

على أنَّ هذه المقاديرَ لا يُستطاعُ ضبطها بالدِّقَّةِ فى الجموعِ الكثيرةِ من النقودِ ، فربما حدث انحرافٌ فى النِّسبةِ يُعرَفونهُ بالانحراف المتسامَح فيهِ ، ولا يكون البتَّة إلاَّ شيئاً دون الزَّهيد يزول تدريجاً مع تقدُّمِ الصناعةِ

ذلك النُّقصان فى القَدْرِ لا يُجاوِز الجزءَين من الألف فى فرنسا : بمعنى أنَّ القطعة الذهبيَّة الجديدة قد تحتوى على ثمانمائة وثمانيـة وتسعين جزءاً من ألفٍ من ثقلِها ، معدناً

خالصاً ، بدلاً من تسعمائة جزءٍ من ألفٍ ؛ فإذا نَقَصَ خالصُها إلى ما دون هذين الجزءَين لم يَجُزْ إخراجُها للتداوُل وتحتَّم صبُّها ثانيةً

يُدعى الرِّبحُ الذى يؤُول إلى الحكومةِ من ضربِ النقودِ ، بالحقّ السِّيادىِّ : أى حَقّ السيّد؛ ولا ينبغى أن يكون هذا الرِّبحُ إلاَّ يسيراً غيرَ متجاوزٍ فائدةَ رأس المالِ المُستَخدَمِ فى دُورِ الضربِ ثمناً للآلاتِ وتوابعِها ، ومالاً مُرْصَداً . فإذا تخطَّى الرِّبحُ هذا الحدّ سُمِّيَ بتحريف النقود

من المسكوكاتِ قِطَعٌ تُستَخدَمُ بطبيعتها للمعاونةِ على الأداءِ ، ولا تكون لها بذاتها قُوَّةٌ وَفَائِيَّةٌ إلاَّ فى المقاديرِ الصغيرةِ : بمعنى أنَّ الدَّائِنَ غيرُ مكلَّفٍ قَبولها من مَدينهِ إلاَّ بمنزلةِ الكُسورِ : تلك هى النقودُ النُّحاسيَّة والقطعُ الجزئيَّة من الفضةِ مما قيمتُهُ عشرون سنتيماً أو خمسون سنتيماً أو فرنكٌ أو فرنكان

وجميع هذه القطع فى فرنسا لا تشتملُ من المعدنِ

الذى تتركَّبُ منهُ ، على جميعِ القدرِ الذى يعادلُ تَسْمِيَتَها القانونيَّة : بل إنَّ القطعَ الفضيّة من ذواتِ العشرين سنتيماً والخمسين سنتيماً والفرنك والفرنكين ، لا تحتوى إلاَّ على ثمانمائة وخمسة وثلاثين جزءًا من الألفِ من الفضةِ ؛ على حينِ أنها لو جُعِلَت نقوداً بحسب قواعدِ السكة التامَّة ، لَوَجَبَ أن تُضَمَّنَ تسعمائة جزءٍ من الألفِ

فى تلك القطعِ إذاً ما هو دونَ القيمة التى تنسبُها اليها القوانين . ومثلُ هذا أو أكثرُ منهُ يقال عن النقود النُّحاسية التى لا تسوَى أكثرَ من ثُلث قيمتها الاسميَّةِ أو القانونيَّةِ

فكلُّ هذهِ القطع النَّواقصِ على اختلافِها هى التى سُمِّيت بالسُّتُّوق لاقتصار فائدتِها على المساعدةِ فى الصَّرْفِ ؛ وهى ليست بالنقود الحقيقيَّةِ التامَّة ، لأنها لا تحتوى من المعدنِ على القدرِ المعادل لأسمائِها . لهذا لا يُكْرَهُ أحدٌ على قبولِ أكثرَ من خمسةِ فرنكاتٍ سكَّةً نُحاسيَّةً ، وخمسين فرنكاً قِطَعاً فضيَّةً ، من ذواتِ العشرين سنتيماً

إلى ذواتِ الفرنكَيْنِ ، مما يدعونهُ بالنقود المُجَزَّأة

فإذا ثبتَ أنَّ تلك القطعَ ليست بالسكَّة الصَّحيحة فإنها هى إلاَّ نوعٌ من النقدِ الائتمانىّ[1] وغيرُ جائزٍ للحكومات أن تضرب منها إلاَّ أعداداً محدودةً

النظامُ النقديُّ

نظام وَحْدَةِ النقود . ونظام النقدين

اضطرَّت أكثرُ الحكومات ، بسبب ما تتطلَّبهُ المعاملاتُ من كبيرةٍ وصغيرةٍ ، أن تلجأَ إلى ضربِ النقود من معادنَ مختلفةٍ : كالذهب والفضة والنُّحاس والنيكل ؛ لأنَّ الذهبَ وحدَهُ غيرُ صالحٍ للمعاملات الطفيفةِ ، والفضةَ غيرُ صالحةٍ للمعاملاتِ الجسيمة ؛ فكان ، من ثَمَّتَ ، حقاً على الشعوب المُمَدَّنةِ أن تتداوَلَ مسكوكاتٍ من معادنَ ثلاثةٍ

هَهُنا تَعرِضُ مسألةٌ دقيقةٌ طالما اشتَدَّ الجدالُ فيها :

---

(١) الائتمانيّ أى القائم على الثقة Fiduciaire

هل ينبغى للحكومة — والمعادنُ الثلاثةُ داخلةٌ فى نِظامِها النقديّ — أن تُؤْثِرَ واحداً منها فتجعلَهُ المِحْوَرَ الوحيدَ الذى يدورُ عليهِ ذلك النظامُ ، بحيث تكونُ لذلك المعدن دون سواهُ قُوَّةُ الوَفَاء فى كلّ مَرتبةٍ من مَراتب الأَداء ، وبحيث لا يكونُ المعدنان الآخَران سوى نقودٍ خِيَارِيَّةٍ يقبلها مَنْ يشاءُ مُتسامحاً ، غيرَ مضطرٍّ إلى قَبولِها فيما يُجاوِزُ حَدًّا معلوماً ؟

يُعرَفُ هذا النظامُ بِنِظام وَحْدَة النقد ؛ فإذا كان النقدُ المأثورُ هو الذهب ، كما فى انكلترا ، أو الفضة ، كما فى الهند الانكليزيَّةِ ؛ كان المدينُ بأربعة آلاف جنيه فى انكلترا غيرَ وافٍ بدَينهِ وَفَاءً صحيحاً ما لم يُؤَدِّهِ ذهباً ، وليس لهُ أن يُكرِهَ دائنَهُ على قَبولِ الفضةِ منهُ إلاَّ بِقَدْرِ زهيدٍ ؛ وكان المدين بأربعة آلافِ جنيه ، فى الهند ، لا يُؤَدِّيها لِدَائنهِ أَداءً صحيحاً ما لم تكن فضةً ؛ فلا المُقْرِضُ مُحِقٌّ فى تقاضيها منهُ ذهباً ، ولا المقترضُ مكلَّفٌ دَفعَها اليهِ ذهباً

ولقد سمّى بعضُ المُعاصِرين هذا النظامَ بنظام وَحْدَة المعدّل : وهى تسميةٌ خارجةٌ عن حيّزِ الصوَاب فلننظُر الآن فى نظامِ النقدَين

أَجمعت الحكوماتُ الشاهِدَة على اعتبار النُّحاسِ معوَانًا نافعاً فى بعض الأحوال: ولهذا لم توظّفهُ على ماوظّفَ عليهِ الذَّهَبُ والفضّةُ ولم تمنَحهُ سلطانَ النقْدِ بتمامهِ . غيرَ أَنَّ فريقاً من تلك الحكومات أَبى إِلاَّ أَنْ يجعلَ للذَّهَبِ وَالفِضَّةِ حظّاً متبادَلاً من القوّةِ الوفائيّةِ في كل ضُرُوب الأَدَاء ؛ فنجم من ذلك فى بُلْدَان هذِهِ الحكومات أَنَّ المدينَ فى حِلٍّ من دَيْنِهِ ، سواءٌ أَكان دَيْنهُ مئةَ أَلفِ فرنكٍ أَم مليونَ فرنكٍ ، إِذَا هوأَدَّاهُ مسكوكاتٍ فِضيّةً أو مسكوكاتٍ ذَهبيّةً على ما يبدُو لهُ . فنى هذا النّظام الذي دُعِيَ بنظام النقدَين ، يستوى ما للفضّةِ وما للذَّهَبِ من حقّ التّدَاوُلِ ، وليس للدائنِ أَن يعلمَ قبلاً من أيّ النقدَين سيَرُدُّ عليهِ مالهُ ولا أن يتطلّب فى الوفاء أحدَهما دون الآخرِ

ولمَّا كانت لهذَين المعدنين قُوَّةٌ وفائيَّةٌ واحدة بمُقْتَضى هذا النظام ، وَجبَ جعْلُ نِسبةٍ ثابتةٍ غيرِ متَحوّلةٍ بين قيمتِهما ؛ فأُقرَّت هذه النسبةُ فى فرنسا بمُوجب القانونِ المسنونِ سنة إحدى عشْرَة للثَّوْرةِ الكبرى ، أى أوائل هذا القرْن ، على أساسِ : إلى ١٥,٥ أى بمعنى أنَّ قيمةَ الجرام الواحد من الذهبِ عُدَّت مُعادِلةً قيمةَ خمسةَ عشرَ جراماً ونِصفِ جرام من الفضةِ

أمَّا وقد تَبيَّنَّا هذَين النظامَيْن المتناظِرَيْنِ — وَحْدةَ النقد ، والنقدَين — فلْنَبحثْ فى أيُّهما أقربُ إلى الحقيقةِ علْمياً وأصلَحُ للمُعاملةِ فِعْلياً

يَعتَوِر نظامَ النقدين مَغْمَزٌ أساسيٌّ موجبٌ للعدول عنهُ : ذلك أنهُ مُخالِفٌ لِطَبيعةِ الأشياء ؛ ومُخالَفَتُهُ لها ناشئةٌ من كونهِ إنما قامَ على تقديرِ أنَّ النسبةَ بين قيمَتَى المعدنين تَظَلُّ أبداً واحدةً . على أنهُ لو قُرِّرَ أنَّ جرامَ الذهب يَلبَثُ الدهرَ مُعادِلاً خمسةَ عشر جراماً ونصفَ جرامٍ من الفضةِ بلا زيادةٍ ولا نُقصانٍ ، لكان ذلك أشبهَ فى الخَطَلِ بتقريرِ

أنَّ الهكتولترَ من القمحِ يلبَثُ الدهرَ مُعادِلاً هكتواترَيْنِ من الدُّخْنِ (١) وأنَّ لبرةٍ من الصُّوفِ تَستَمِرُّ على الدوام مُعادِلةً لبرتَيْنِ من القطنِ

ومَنْ تَدَبَّرَ الأمرَ لم يَرْتَبْ فى أنَّ إنتاجَ الذهبِ وإنتاجَ الفضةِ، تحت تأثيرِ أحوالٍ مختلفةٍ، من مثلِ كثرةِ المناجمِ، وازديادِ المهارةِ فى الاستخراجِ، ووَفرةِ الطلبِ لهذَين المعدنين، سواءٌ لاستخدامِهما فى الصناعةِ أم فى ضربِ النقودِ؛ وأنَّ تأثيرَ هذه الأحوالِ لا يَجيءُ البتةَ فى مَساقٍ واحدٍ، ولا يقعُ بقُوَّةٍ واحدةٍ ولا فى وقتٍ واحدٍ على كلٍّ من هذين المعدنين؛ فلا مندوحةَ إذاً من أن تكونَ النسبةُ بين قيمتَيْهما قابلةً للتغيُّرِ

يَحدُثُ فى البلدِ المشروعِ فيهِ نظامُ النقدين أنَّ نسبةَ القيمةِ بين المعدنين — وهما سبائكُ — إذا انخفضت عنها حينما يُحوَّلان إلى نقودٍ، فالمعدن الذى تكون قيمتُهُ

---

(١) الدُّخْن أو الجُلبان أو القُرْطُمان حبٌّ صغير أملس تعلف بهِ الخيل Avoine

الحقيقيَّةُ قد ارتفعت يَنْزِعُ إلى الهِجْرةِ من البلدِ لأنَّ النَّاسَ يُخرِجونهُ منها : مِثالُ ذلك أنهُ إذا وَقَعَ من الأُمورِ ما جَعَلَ الجرامَ من الذهبِ يُعادل عشرين جراماً من الفضةِ بدلاً من الخمسةَ عشرَ الجرام ونصفِ الجرام التى أَقرَّها القانون ، أقْبَلَ القَوْمُ على دارِ الضربِ بما شاءَ اللهُ من سبائِكِ الفضَّةِ لِتَحويلِها إلى قِطَعٍ من ذواتِ الخمسةِ الفرنكاتِ ؛ ثمَّ استبدَلوا بتلك القِطَعِ ، جُهْدَهم ، دنانيرَ ذهبيةً يُحوّلونها إلى سبائِكَ أو يَبْعثون بها إلى الخارجِ ؛ لأنَّها فى كلتا الحالتَيْنِ قابلةٌ لأن يُستبدَلَ بها مِقدارٌ من الفضةِ يربو على مِقدارِها ، فيما لو بَقِيَتْ تحت شكل المسكوكاتِ

فالحكومةُ التى نظامُها النقدانِ مُهَدَّدةٌ أبداً بفقدِ مسكوكاتِها التى تكون قيمتُها مُرتَفِعةً فى سُوقِ السَّبائِكِ ؛ ولا تستطيعُ أن تتفادى من هذه الخَسارةِ إلاَّ بأن تُقْفِلَ دُورَ الضربِ ، وتأبى على المصارفِ أن تُسلِّمَ المسكوكاتِ التى غَلَتْ قيمتُها . لهذه الاسبابِ كان نظامُ

النقدين مُخالفاً لِطَبيعةِ الأَشياءِ وللمَنفعةِ الفعليَّةِ؛ وحَسبُك منهُ أنَّ رجلاً يُعاقِدُ إلى أجلٍ — قريبٍ أو بعيدٍ — لا يَعلم بأيِّ النقدين يُعاد اليهِ حقُّهُ؛ فإذا كان فى فرنسا، مثلاً، لم يكن على ثِقةٍ — ما لم يَغْرَمْ جُعْلاً معلوماً — من الحصول على مائةِ ألفِ فرنكٍ أو مِليون فرنكٍ ذهباً؛ ذلك لأَنَّ فرنسا من البُلدانِ التى أقرَّت نظامَ النقدين؛

أمَّا إذا كان ذلك المُعاقِدُ فى إنكلترا فهو على ثِقةٍ من الاستيفاءِ بالذهب؛ لأَنَّ نظامَ حكومتهِ نظامٌ قاضٍ بوَحْدةِ النقدِ؛ ولأَنَّ الذهبَ بين قومهِ هو المسكوكُ الوحيدُ الذى تُرَدُّ بهِ الحقوقُ إلى أَربابِها؛ وفى هذا من المزيَّةِ للتِّجارةِ الانجليزيَّةِ على غيرِها ما ليسَ باليسيرِ

التحوُّل فى نسبةِ القيمة بين الذهب والفضة

النسبةُ التى بين قيمةِ الذهبِ وبين قيمةِ الفضةِ قد تحوَّلت، على توالى الأَحقابِ، وكان فى تحوُّلِها رُجحانٌ للأُولى على الثانيةِ

كان فى القِدَم مِثْقَالُ الذهبِ يُكافئُ — بصرف النظر عن كثرة التقلُّبات وتوَاليها — ثمانيةَ أضعافِ المِثْقالِ منَ الفضةِ أو عشرةَ أضعافهِ ؛ فكانت النسبةُ إذاً من واحدٍ إلى ثمانيةٍ أو عشرةٍ ، واستمرَّت كذلك أكبرَ بُرْهةٍ[1] من القرونِ الوُسطى

فلمَّا كُشِفَتْ مناجمُ أمريكا فى القرنِ السادسَ عشرَ ، وأكثرُها مناجمُ فضةٍ ، علَتْ نسبةُ القيمةِ من واحدٍ إلى خمسةَ عشرَ ، بمعنى أنَّ مِثقالَ الذهبِ أصبحَ يُبْدَلُ بهِ خمسةَ عشرَ ضِعْفاً لهُ من الفضةِ

ثمَّ أخذت تتَرَجَّحُ[2] ، منذُ القرنِ السادسَ عشرَ ، ما بين الواحدِ إلى الأربعةَ عشرَ ، والواحدِ إلى الخمسةَ عشرَ والنِّصفِ ؛ حتى إذا جاءت سنة ١٨٧٣ ارتفعت تدريجاً إلى أن بلغت فى سنةِ ١٩٠٦ ما بين الواحدِ إلى الثلاثين : فأضحى الجرامُ من الذهبِ الخامِ يُعادل ثلاثين جراماً من الفضةِ ؛ وهو ما يُخالِفُ حكمة قوانين السكَّةِ عندنا

---

(١) البرهة ما امتدَّ من الزمن (٢) أى يتقلب متردّداً

على أنَّ أسبابَ هذه التَّحوُّلاتِ شتَّى، أهمُّها اثنان : ما طرأَ من التَّغيُّرِ على إنتاجِ المعدنين حيثُ ازدادَ مِقدارُ الفضةِ المُستَخرَجةِ ازدياداً عظيماً فى حينِ أنَّ المستخرَجَ من الذهبِ نَقَصَ فى وقتٍ[1] ما ؛ ثمَّ — وهذا هو السببُ

---

(١) لم تكن حِصَّة الفضة فى القدرِ المستخرج جملةً من المعدنين الاَّ اثنين وعشرين ٪ من سنة ١٨٥١ الى سنة ١٨٥٥ ؛ ثمَّ رقيت الى ٣٤ ٪ من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٨٨٠ والى ٥١ ٪ من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥ . أما المستخرج من الذهب فقد صعد ، ولا سيَّما بعد استكشاف مناجم الترنسفال ، الى سبعمائة أو ثمانمائة مليون ، ثم الى ألف ومئتي مليون فى سنة ١٨٩٧ ، ثمَّ الى ألف وخمسمائة مليون في سنة ١٨٩٨ ، ثمَّ الى ألف وستمائة مليون فى سنة ١٨٩٩ ؛ حتى اذا نشبت حرب الترنسفال انحط ذلك القدر الى ألف وثلاثمائة وعشرين مليوناً فى سنة ١٩٠٠ ، وبعد ذلك عاد فارتفع الى ألف وستمائة وسبعة وثمانين مليوناً فى سنة ١٩٠٣ والى ألف وثمانمائة وثلاثة عشر مليوناً فى سنة ١٩٠٤ ، والى ألفين وثلاثة وسبعين مليوناً فى سنة ١٩٠٦ ، والى ألفين وثمانية وتسعين مليوناً فى سنة ١٩٠٧ ، والى ألفين ومائتي مليون فى سنة ١٩٠٨ ، يقابل ذلك مستخرج من الفضة سنة ١٩٠٨ قيمته النقدية الرسمية فى فرنسا ألف ومائتا مليون وقيمته الحقيقية لا تربو على خمسمائة وخمسين مليوناً

الأكبرُ — كَوْنُ الذهبِ أصبحَ ذريعةً أكملَ فى المقايضةِ من الفضةِ : لأنهُ بتوافرِ اليسارِ فى المجتمعاتِ ، صارَ ما يُؤَدَّى من المرتَّباتِ والأجورِ والأرباحِ أكثرَ ممَّا كان يُؤَدَّى من أمثالها بما يأبى المشاكلةَ

قد يكون فى البلد مقدارٌ من النقودِ وراءَ حاجتِهِ

إذا ثبت أنَّ المعدنَ الكريمَ بضاعةٌ لها قيمةٌ بذاتِها ، وأنها أحدُ العناصرِ التى تتكوَّنُ منها ثروةُ الأمَّةِ ، فليسَ من الصَّوابِ ، تَصوُّرُ أنها هى جِماع تلك الثروةِ أو أنها القِسمُ الأكبرُ منها بل هى بعيدةٌ عن ذلك بمراحلَ ؛ لأنَّ أعظمَ رُكنٍ من أركانِ اليسارِ فى بلدٍ ، إنما هو الأرضون الخِصبةُ ، والبيوتُ ، والمعاملُ ، والمواشى النَّافعةُ ، والآلاتُ على اختلافِها ، والمخزوناتُ من بضاعةٍ وميرةٍ وكلِّ نوعٍ آخرَ ، وفى الجُملةِ كلُّ رُؤوسِ الأموالِ التى تُستَخْدَمُ للإنتاجِ ، وكلُّ الأشياءِ التى يستهلكُها الناسُ مباشرةً

السكَّةُ بضاعةٌ مفيدةٌ ، لكنَّ إفادتَها خاصَّةٌ ؛ فهى

لا تنفعُ مباشرةً ، إذ أنها لا تُستَهلَكُ ولا تَصلُحُ لأَدنى خدمةٍ ذاتيَّةٍ مِمَّا يَحتاجُ اليهِ الإِنسانُ، سوى كونها تُستبدَلُ بها سِلَعٌ أُخَرُ ؛ بل منفعتها تحصلُ بغيرِ مباشرةٍ ، وليست إلاَّ منفعةَ وَساطةٍ فى المقايضاتِ . نعم يَحسُنُ أن تتوافرَ النقودُ بينَ أيدى الأُمَّةِ لئلاَّ يتعذَّرَ عليها ، مثلاً ، أن تُؤَدّيَ ما هى مَدينةٌ بهِ لِسِواها ؛ غيرَ أن من الفُضُولِ التى يُساءُ استعمالُها ، استكثارَ الأُمَّةِ من النقودِ إلى ما وراءَ حاجتِها

ليسَ أَغنى الشعوبِ أولئك الذين يملِكون أوفرَ قسمٍ من الثروةِ المعدنيَّةِ : إِنَّ فى انجلترا ثلاثةَ مِلياراتٍ وأربعمائةِ مليونٍ من المعادنِ المضروبةِ نقداً ، منها مِلياران وثمانمائةِ مليونٍ ذهباً ، وستمائة مليون فضةً ؛ وفى الولاياتِ المتَّحدةِ — على يَسارِها العظيمِ وبُلوغِ تَعدادِ سكانِها إلى ثلاثةٍ وتسعين مليوناً فى سنة ١٩١٠ — أحدَ عشرَ ملياراً وستمائة مليون قطعةٍ مسكوكةٍ من الذهبِ والفضةِ : منها ما يُنيف على ثمانيةِ مليارات ذهباً ، ومنها ثلاثةُ مليارات وستمائة مليون فضةً

أمَّا فرنسا فعلى كونها أقلَّ سكاناً وثروةً من الولاياتِ المتَّحدةِ ومن إنجلترا، تملكُ من النقودِ نحوَ ثمانيةِ مليارات: منها خمسةُ مليارات ونصفٌ ذهباً، ومنها ملياران ونصفٌ فضةً، فهي تفوقهما بكثرة النقدِ

وكثرةُ النقد هذه إنما هي غنًى يُساءُ استعمالُهُ: وكان خيراً لفرنسا ألاَّ يكون فيها إلاَّ خمسةٌ أو ستةُ مليارات من الذهب والفضةِ، على أن يكون فيها بمبلغ المليارَين أو الثلاثةِ الأُخَر معاملُ، وآلاتٌ، وأدواتُ عملٍ. إذاً لازدادَ دَخلُها، لأنَّ السكةَ لا تُعطِي رَيعاً لبلدٍ، في حين أنَّ المعاملَ والآلاتِ، وأدواتِ العملِ بأنواعِها تُعطِي رَيعاً. وانَّ مَثَلَ الشَّعْبِ الذي يَكنِزُ مسكوكاتٍ تربو على حاجتهِ، مَثَلُ الفرد الذي يَكنِزُ جانباً من ثروتهِ في خبَايا، فهو بفعلهِ هذا يَحرِمُ نفسَهُ غلَّةَ ما جنَّبهُ من ذلك المال

وما أَجْدَرَ الشَّعبَ أن يتخلَّقَ بخُلُقِ الاتِّجارِ فيَستَغنِيَ من إحرازِ المسكوكاتِ بلا طائلٍ؛ وسنرى في الفصلِ التَّالي كيف يكون ذلك الخلُق، وأيةُ الوسائلِ يَصحُّ

التَّوَسُّلُ بها لتقليلِ شأنِ ما يُضْرَبُ من الذهبِ والفضةِ في المقايضاتِ ، حيث لا يُستطاعُ الاستغناءُ عن تلك المسكوكاتِ

في التغييرات التي تطرأ على قيمة المعادن الكريمة

هنالك وهمٌ آخرُ تتوهَّمُهُ العامَّةُ في شأنِ النقودِ : فلقد ذكرنا أنَّ السكَّةَ ضَرْبٌ من المقياسِ للقيمةِ ؛ وهذا صحيحٌ نِسبياً ، إلاَّ أنهُ لا يَصحُّ إطلاقاً ، لأنَّ السكَّةَ ليست بمقياسٍ غيرِ قابلٍ للتَّغييرِ ، كالمترِ والكيلوغرام :

المترُ من حيثُ هو أساسٌ ، والكيلوغرامُ من حيثُ هو أساسٌ ، لا يَعتَورُهما تعديلٌ ولا تبديلٌ ، فإذا نالهما شيءٌ من ذلك ، بسببِ الأعراضِ الجويَّةِ أو غيرِها ، كان زهيداً إلى حدِّ أنهُ لا يَجوزُ الاعتِدادُ بهِ فِعلاً

لا كذلك الفضةُ والذهبُ ، من حيث هُما مقياسٌ للقِيَمِ ، فإنهما تحت مؤثِّراتٍ قد تُغَيِّرُ قيمتَهما الذاتيَّةَ تغييراتٍ جسيمةً ، إذ يكفي أن يَزدادَ ما يُستَخرَجُ منهما

ازدياداً مذكوراً، أو أن ينقُصَ نُقصاناً مذكوراً، حتى تتأثَّرَ قيمتُها الذاتيَّةُ تأثُّراً يَنْتَقِصُ من قُوَّتِها البدليَّةِ أو يزيدُ فيها

لهذه العِلَّةِ انخفضَت قيمةُ الفضةِ، أى قوَّةُ الابتياع بها، حينما كُشِفَتْ مناجمُ (البيرو) و (المكسيك) فى القرنِ السادسَ عشرَ؛ ولهذه العِلَّةِ أيضاً انخفضت قيمةُ الذهبِ — وإن كان انخفاضُها لم يبلُغْ مبلغاً ذا بالٍ — حينما كُشِفَتْ مناجمُ أُستراليا وكَليفُرْنيا. أضف إلى هاتَيْنِ السابقتَيْنِ أنَّ كَشْفَ المناجمِ الوَفيرةِ الفضةُ منذ سنة ١٨٧١ قد أرْخَصَ الفضةَ، بعضَ الشىء، فوقَ ما رَخُصَتْ

على أنَّ هذه التقلُّباتِ فى القيمةِ تكون أندرَ وأضيقَ مَدًى، فى جانبِ المعادنِ الكريمةِ، وأخَصُّها الذهبُ، منها فى جانبِ سائرِ السِّلَعِ: لأنَّ حُدُوثَها لا يتمُّ إلاَّ فى زمنٍ أطولَ ولا يقع فُجاءةً؛ دع أنَّ الذهبَ والفضةَ المستخرجَيْنِ لا يُستهلكان مباشرةً ولا يَبيدان، بل بانضمام ما يَستَجِدُّ، سنةً بعد سنةٍ، على المقاديرِ الكبيرةِ الموجودةِ منهما منذُ أحقابٍ خَلَتْ، أصبحت الكَمِّيَّةُ الوفيرةُ منهما تربو على

خمسة وعشرين ضِعفاً ، أو ثلاثين ضِعفاً على أكبرِ مقدارٍ يُستخرج فى كلِّ عامٍ

وفى هذا ما يكفى لِجَعْل قيمةِ هذَين المعدنَين — ولا سيَّما الذهبُ منهما لِعِزَّتِه[1] فى الطبيعةِ — أثبتَ نِسْبياً من قيمةِ سائرِ البضائعِ

لهذا كانت النقودُ المضروبةُ من المعدنَيْنِ الكريمَيْنِ ، خُصوصاً من الذهبِ — وإن لم يَجُزْ اعتمادُها مقياساً للقيم مُطلَقَ الثَّبات والتَّشابُه — خيرَ المقاييسِ التى وُجِدَت إلى الآنَ لِضَبْطِ قيمةِ الأشياءِ ، بل يصحُّ القولُ ، فيما يتعلَّق بالمعاملاتِ التِّجاريَّةِ التى لا يَطُول أَمَدُها ، أو بالمعاملاتِ التِّجاريَّةِ التى تمتدُّ آجالُها إلى العشرِ أو الخمس عَشْرةَ أو العشرين من السنينِ — كما تكون فى مُعْظَمِ المعاقداتِ المدنيَّةِ — إنَّ الذهبَ مقياسٌ فيهِ من الدِّقَّةِ والصَّلابةِ ما يُؤْمَنُ معهُ تأثيرُ الزِّيادةِ الخفيفةِ أو النُّقصانِ الخفيفِ اللَّذَين يَنْتابان استخراجَهُ ، فى قُوَّتِهِ البدليَّةِ

---

(١) لعزَّته أى ندورته

هاتان الحالتان اللّتان تطرآن على قيمةِ الذهبِ تكونان من الضَّعفِ والتَّدرُّج فى كلّ خمسةَ عشرَ أو عشرين عاماً ، بحيثُ لم يستطعْ أخبرُ كُتَّاب هذه المادَّةِ ، ولا أعلمُهم ولا أطهرُهم ذِمَّةً ، أن يتَّفقُوا على ما إذا كان الذهبُ فى خِلالِ هذه المدَّة قد غلاَ أو رَخُصَ ، وفى أيِّ حدٍّ كان غلاؤه أو رُخْصُهُ

أَمَّا وهذا شأنُ الفضة وشأنُ الذهب على الخصوصِ، فهذان المعدنان ، وإن لم يَبلُغَا الكمالَ المطلقَ قد كانا فى الماضى — ولن يبرَحا فى المستقبلِ — أصلحَ الأشياء بما فيهما من الخصائِصِ الطَّبيعيَّةِ ، لِيَكُونا نقداً ومقياساً للقيمة فى المقايضاتِ (١)

---

(١) الحالة النقدية فى أقطارِ أوربا الغربيَّة هى اليوم مضطربة وغير مستقرّةٍ . فى سنة ١٨٦٥ عقدت فرنسا وايطاليا وبلچيكا وسويسرا اتّفاقاً سُمّيَ بالاتحاد اللاتينىّ : مقتضاهُ أن يكون ضرب النقود فى هذه البُلدان الأربعة على أمثلةٍ واحدةٍ وأن يُباح تداولها فيما بينها ، ومبناهُ على نظام النقدين بنسبة واحد الى خمسة عشر ونصف بين قيمة الفضة وقيمة الذهب . ثمَّ انضمَّت إغريقيا الى

هذا الاتحاد . وقد حدث منذ سنة ١٨٧١ أن هبط سعر الفضة الخام هبوطاً عظيماً فطفق الصيارفة يحملون منها المقادير الطائلة الى دور الضرب فى البُلدان الأربعة فيستصنعون قطعاً بخمسة فرنكات ثمَّ يُقايضون منها بالدنانير فيصهرونها أو يصدرونها الى الخارج بحيث أصبحت دوَل الاتحاد اللاتينىّ مُهدَّدةً بفقدان كلّ ما لديها من الذهب ؛ فعقدت — لِتَدَارُك ذلك — عِدَّة مؤتمرات نقدية ؛ وفى سنة ١٨٧٤ جعلت حدًّا للكمية التى يجوز لكلٍّ منها أن تسكها من الفضةِ ؛ وفى سنة ١٨٧٥ أيَّدت هـذا الرأى ؛ وفى سنة ١٨٧٦ حظَرت بتاتاً ضرب الفضة فى البُلدان الأربعة ، فكان فعلها هذا عبارةً عن اجتنابٍ لنظام النقدين من غيرِ إقرارٍ لنظام الوَحدة فى النقد . والآن يُخشَى على ذلك الاتحاد اللاتينىّ من الانحلال ، لأن دولتين من دولِهِ ، وهما سويسرا و بلجيكا ، تنزعان الى إقرارِ نظام النقد الواحد من الذهب : وهو الأمرُ الذى ، لو اتُّفقت عليهِ جميعها ، لكان خيرَ ما تُحَلُّ بهِ هذه المُشكِلة . وفى سنة ١٨٩٤ تعاقدت فرنسا وايطاليا على أن تُعيد الأولى الى الثانية ما لديها من القِطعِ الفضية الجزئية أى قطع الفرنكين والفرنك ونصف الفرنك والعشرين سنتيماً ، فامتنع تداول هذه القِطع الايطالية فى فرنسا منذ شهر يوليه سنة ١٨٩٤ . وفى السنوات الست الأخيرة أجمعت البلدان الممدنة ، ومنها اليابان ، على إقرار نظام الوحدة ذهباً وتَرْك نظام النقدين إمَّا تشريعاً وإمَّا فعلاً . وممَّا يَجدر بالذكر هنا أن المكسيك — وهى القطر الذى يُستخرج منهُ اكبر كمية من الفضة فى العالم كلهِ — قد أقرَّت نظام الوحدة ذهباً بقانون سنتهُ فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٤